تعالى وبهذا تعلم ان الأولى التي تقدم قوله وجوب قيامه على قوله استحالة السمع
قوله وقيام الدليل الخ اي للعلم بأن الشخص قد يخبر عما لا يعلمه بل يعلم خلافه
وبأن السيد قد يأمر العبد بالفعل ويطلبه منه ولا يريده عند قصد عصيانه
وعدم امتثاله لأوامره عند اللوم على تأديبه اهـ وبهذا اجوب عما يقال ان
الكلام وان ثبت انه قديم قائم بذاته لكن هو عين العلم او الارادة كما
يقول به المعتزلة لانهم يقولون صفاته ترجع لذاته فيؤول الكلام الى ان
الكلام عين العلم والارادة عندهم لأن الذات التي رجعت اليها الصفات ا
واحدة فأجاب بقوله وقيامه الخ تنبيه قيل في اثبات الكلام بالد
الدليل السمعي دور اذ يلزم توقفه على صدق الرسول الآتي به وهو ا
على المعجزة وهو على ثبوت الكلام بناء على ان دلالتها على صدق الرسول
وضعية كما اختاره البعض لتنزلها منزلة قوله صدق عبدي فيما يبلغ
عني وذلك دور واجيب باختيار انها عقلية او عادية وعلى تسليم
انها بمنزلة الوضعية قلنا انا نمنع ان المنزل منزلة الشيء يعطى سائر
احكامه وفي النظم في السمع صنعة الجناس التام اللفظي والخطي اهـ
مصنف في شرحه الصغير قوله فهل له تعالى صفة لو كان هل بواو الاستئناف لكان بلغ
اوضح ولعل الفاء واقعة في جواب سؤال منصبه من ذكر الصفات بدون ذكر
الادراك معها واذا اردت تحقيق مسألة الادراك فهل الخ فتعبيره كلامه
ان الزايد على ما تقدم صفة واحدة وهو ما صرح به بعض المتأخرين لكن
الواقع في كتب الكلام انها ثلاث صفات ادراك الملموسات وادراك
المشمومات وادراك المذوقات واذا ضمت الى السبع السابقة كان المجموع
عشر وزاد بعضهم رابعا وهو ادراك الألم واللذة ورده غيره للعلم وا
لحاصل ان فيها قولين ظاهر كلام الشيخ في حل المتن انها صفة و
ظاهره عند اقامة الدليل انها ثلاث صفات فان قلت ما معنى
القول بالتعدد مع ان الصفة القديمة لا تتعدد بتعدد متعلقها كالـ
العلم والقدرة اجيب بأن ذلك اذا اتحدت كيفية التعلق كالا
نكشاف في العلم وكيفية اللمس غير كيفية الشم وكلاهما غير كيفية الذوق
وثمرة كل غير ثمرة الآخر وان كان المولى منزها عن سمات الحوادث وقد و
قع



وقع في كلام بعض المتأخرين التصريح بأن الادراك عند من اثبته يتعلق
بكل موجود كصفتي السمع والبصر قاله اليوسي اهـ قوله على الكلام الظاهر
على العلم لأن من نفاها يقول العلم كاف عنها كما يأتي قوله زايدة على الكلام
والسمع والبصر خصها بالذكر لكون من اثبتها بالدليل العقلي اثبته ومن
اثبتها بالدليل النقلي نفاه لأنه لم يرد فيه دليل دليل نقلي اهـ قوله من غير اتصا
المذوق ل بمحالها راجع للأخير اي من غير اتصال بمحل المذوق كالسكر فانه
محل بالنسبة لحلاوته المذوقة وقوله مماسة اي للملموس وقوله ولا تكيف بكيفيا
تها اي كالاحساس ببرودة الملموس مثلا اهـ وغرضه ان قوله من غير اتصا
ل راجع للملموس والمذوق واما المشموم فلا يتوقف على الاتصال مطلقا
لا في القديم ولا في الحادث وقوله ولا مماسة عطف تفسير قوله ولا تكيف
اي ولا اتصاف بكيفياتها اي بصفاتها راجع لها بجميع دون المشمومات
وكتب بعضهم قوله بمحالها اي محال الملموسات وما معها بناء على ان المشموم
هو الرائحة والمذوق الطعم والملموس النعومة والخشونة لا الجسم وانما هو
محل فقط ويأتي للشيخ خلافه لأنه قال لما ان بينها وبين الاتصال بمتعلقا
تها تلازما عقليا فيقتضي ان متعلق الشم مثلا هو الجسم الذي يحصل به
الاتصال ولا يخفى التوفيق ان ارادته بيانية الاضافة في الأول او حذف
محل من الثاني قوله ولا تكيف بكيفياتها الباء سببية والتكيف الاتصاف
بكيفية وصفة مخصوصة فالمولى لا يتصف باللذة والانبساط بسبب
طيب الرائحة مثلا قوله ولا كثيرا ما يأتون بها معادلا لا فائدة لاحكام وان
لم يكن جيدا في العربية قوله القاضي اي الباقلاني قوله الى اثباتها اي صفة
الادراك اهـ قوله للتفرقة الضرورية بينها اي في الشاهد فكذلك في الغايب
ع فنفرق في الشاهد بين علمنا بالشيء وبين ادراكنا له قوله وهي هي
اي ادراك الملموسات وادراك المشمومات وادراك المذوقات كالاف
ايلام اي في الشاهد وقوله وملصي اي والملصي وملصي قابل لها وسا
ئر ان هذا الدليل ضعيف اهـ قوله وهي اي الأضداد اهـ قوله لأن معها
فوت كمال ايه وهو الادراكات الثلاث اهـ قوله من نفي الاتصال بالاجسام
اي التي هي ملموسة ومحل للمذوق وقوله وتنفي اللذات عنه اي التي

Copyright © King Saud University